منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منصة استعادة الإنتاج والتشغيل
Recovery of Employment
And Production Platform

سلسلة استعادة الإنتاج والتشغيل | محور سوق العمل والتشغيل

اقتسام كلف العمالة خلال المرحلة الانتقالية والمرونة المطلوبة

11 نيسان 2020

سوق العمل والتشغيل

استعادة الإنتاج

الفرص والابتكار

1. مقدمة:

مع تفشي فيروس كورونا عالميا، لجأ الأردن الى تبني مجموعة من السياسات الرامية لاحتواء الوباء صحياً، وقد قادت هذه السياسات لوقف عجلة الإنتاج لمعظم القطاعات وذلك ما سبب حالة ارباك للتدفقات النقدية للمؤسسات العاملة في القطاع الخاص وبالتالي صعوبة في استدامة أعمالها والسيطرة على الكلف الثابتة مثل الالتزامات البنكية وأجور العاملين والايجارات ورسوم خدمات المياه والكهرباء وغيرها من الكلف. ونتيجة لامتداد الفترة الزمنية لهذه الإجراءات ولفترة غير معلومة حتى الآن، ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني ضرورة العمل على إيجاد خارطة طريق تسهل عودة النشاط الاقتصادي بحيث تضمن سلامة المواطنين وتخفف الآثار الاقتصادية الناجمة عن تداعيات كورونا محلياً وعالمياً.

ولتحقيق ذلك، يقدم منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذه الورقة خارطة طريق فيما يخص سوق العمل، وكيف يمكن التعامل مع كلف العمالة التي ترتبت خلال وقف العمليات الإنتاجية، وما هي البدائل الواقعية التي يمكن اتباعها للمرور من هذه المرحلة الحرجة، ومن هي الأطراف التي يمك ان تساهم بتحمل تلك الأعباء.

وعلى الرغم من صدور قانون الدفاع رقم ٦ بخصوص تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص، يرى منتدى الاستراتيجيات بأن التوصيات الواردة في هذه الورقة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في المراجعة المتوقعة لأمر الدفاع الذي اثار الكثير من الجدل بسبب غموض بعض بنوده والصعوبات التي تكتنف عملية التطبيق. وتذهب توصيات المنتدى باتجاه إضفاء المرونة والصفة المؤقتة على أي ترتيبات خلال فترة الأزمة بين صاحب العمل والعمال بسبب التباين الكبير في الظروف بين القطاعات المختلفة.

2. بعض الحقائق:

1. يشير استطلاع "العمل والعمال والأوضاع المعيشية في ظل الأزمة والحظر" الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى أن 67% من أصحاب العمل يفكرون بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين والعاملين إذا استمرت الأزمة وإجراءات الحظر والإغلاق لفترة اطول.[1]

2. بناءً على ذات الاستطلاع فإن 44%من العمال في القطاع الخاص لم يتسلموا رواتبهم عن شهر آذار و36%منهم استدانوا من الأهل والأصدقاء لتدبير امورهم المعيشية.

3. تأثر حوالي ٧٨% من عمال القطاع الخاص وعمال المياومة سلبا نتيجة إجراءات الحظر.

4. من المهم توجيه السياسات الاقتصادية خلال الأزمة للحفاظ على معدلات التوظيف في القطاع الخاص وذلك من خلال الحفاظ على السيولة النقدية في مؤسسات هذا القطاع.

5. تنص المادة 52 في قانون الضمان الاجتماعي على أن العامل الذي يترك عمله يستحق بدل التعطل عن العمل وذلك في كل مرة يستحق فيها صرف هذا البدل وفقاً للمدد التالية:
   1. ثلاثة أشهر إذا كان عدد اشتراكاته بأحكام هذا القانون أقل من (180) اشتراكاً.
   2. ستة أشهر إذا كان عدد اشتراكاته بأحكام هذا القانون (180) اشتراكاً فأكثر.

[1] http://jcss.org/ShowNewsAr.aspx?NewsId=827

3. التوصيات:

تم تقسيم التوصيات بحسب عدد من المحاور الأساسية لاستعادة النشاط الاقتصادي، ومن ثم تم تصنيف التوصيات حسب المدى الزمني لتنفيذها (المدى القصير والمتوسط)

المحور	المدى الزمني	التوصيات
سوق العمل	المدى القصير	1. تطوير ألية مستمرة للحوار بين الحكومة وكافة الجهات الممثلة للقطاع الخاص وخاصة كبار المشغلين بهدف الوصول إلى حل توافقي يضمن حق مؤسسات القطاع الخاص وكذلك العاملين لعبور الأزمة. ويمكن ان يفضي هذا الى اتفاقيات (ملحق لعقود العمل) يغطي فترة الانقطاع عن الإنتاج ويحكم العلاقة بين العامل وصاحب العمل، على ان تسمح وزارة العمل بتنظيم تلك العقود، وان تخضع كافة الإجراءات للمراجعة المستمرة وفقا لتطورات الأوضاع. 2. العمل على دراسة الموارد النقدية للبرامج والصناديق التدريبية في وزارة العمل ووقف برامجها لهذا العام بهدف إعادة توجيه هذه الأموال لدعم رواتب موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث ان الغاية الأساسية من هذه الصناديق هي خلق فرص عمل، وفي هذه المرحلة الاستثنائية فإنه من المهم توجيهها للحفاظ على فرص العمل القائمة. 3. تقديم اعفاء ضريبي للشركات والمؤسسات التي تدفع رواتبها كاملة لكامل موظفيها من دون الاستغناء عن أي منهم. 4. خصم نسبة 10% من رواتب كافة القطاعات بما فيها القطاع العام مع ضمان بقاء الأجور فوق الحد الأدنى وتوجيهها لصندوق يعنى بدعم فاتورة أجور الشركات الصغيرة والمتوسطة وبعض القطاعات المتضررة حتى تحافظ على عمالتها. تفعيل تأمين التعطل عن العمل في مؤسسة الضمان الاجتماعي لدعم أجور موظفي القطاع الخاص. حيث تنص المادة 52 في قانون الضمان الاجتماعي على أن العامل الذي يترك عمله يستحق بدل التعطل عن العمل وذلك في كل مرة يستحق فيها صرف هذا البدل وفقاً للمدد التالية: - ثلاثة أشهر إذا كان عدد اشتراكاته بأحكام هذا القانون أقل من (180) اشتراكاً.

		- ستة أشهر إذا كان عدد اشتراكاته بأحكام هذا القانون (180) اشتراكاً فأكثر. 5. اصدار أمر دفاع واضح وغير مبهم يبطل بعض مواد قانون العمل ويساهم في زيادة مرونة تحديد الرواتب من قبل أصحاب العمل وفقاً لما تقتضيه ظروف السيولة النقدية في مؤسسته وظروف الإنتاج، وذلك بما يراعي مصلحة العامل ومصلحة رب العمل على حد سواء. 6. الاخذ بعين الاعتبار ان بعض المنشآت تعمل بنسب متفاوتة، مما يعني ضرورة الموافقة على ترتيبات مؤقتة تخص العاملين بشكل كامل، وترتيبات تخص الذين لا يعملون، أو يعملون جزئيا، بسبب عدم حصولهم على تصاريح عمل وعدم السماح لمنشآتهم بالعمل بكامل طاقتهم الإنتاجية وهذا يقتضي منح مرونة للمنشآت للاتفاق بالتراضي مع العمال لضمان ادامة رأس المال التشغيلي الى أطول فترات ممكنة، على ان تكون أي ترتيبات خلال فترة الأزمة مؤقتة ولا تتجاوز الستة أشهر.
استئناف الأنشطة الاقتصادية	المدى القصير	1. اصدار قرار يقضي بمنح الموظف المصاب بمرض كورونا إجازة مرضية مدفوعة الأجر لمدة 14 يوم بهدف تشجيع كل من يتوقع بأنه حامل للمرض على الالتزام بالإجراءات الصحية مع ضمان حقوقه المالية، وذلك حماية للمخالطين في مكان العمل. 2. التصريح لقطاعات الأعمال بتسيير أعمالها وفق شروط واضحة لإجراءات الوقاية الصحية والتعقيم والتباعد الاجتماعي. ويتبع في ذلك تعليمات وزارة الصحة ولجنة الأوبئة. وفقا لمعايير واضحة تتعلق بالقيمة المضافة المحلية، العمالة الأردنية ونسب التصدير من المنتجات والموقع الجغرافي. 3. منح القطاعات المصرح لها ساعات عمل أطول خلال اليوم لزيادة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للوقت من حيث نقل العمال للمصانع وبدء العملية الإنتاجية وغيرها (يقترح ان تكون مدة التصريح من الساعة السادسة صباحاً وحتى السادسة مساءً). 4. العمل على اجراء فحوصات فيروس كورونا للقطاعات التي ستباشر أعمالها في المدى القريب بهدف ضمان سير العمل بما لا يؤثر على الصحة العامة. 5. تفعيل اللجان القطاعية في غرف الصناعة بهدف تعزيز الرقابة على الإجراءات الصحية والوقائية في المصانع والمنشآت الصناعية الأخرى.

		6. دراسة سلاسل التزويد للعملية الإنتاجية بطريقة تضمن عودتها بطريقة سلسة لتمكين الصناعات والشركات من استعادة نشاطها بشكل تدريجي مع المحافظة على شروط الصحة والسلامة العامة. وهنا يجب ان تترك هذه المهام للجان القطاعية المختصة في غرفة التجارة للدراسات التفصيلية والابتعاد عن نهج الإدارة التفصيلية المتبع حاليا من قبل الحكومة. 7. تسهيل اصدار تصاريح فورية لشركات الخدمات المساندة والتي تقدم خدماتها للقطاعات الأساسية مثل المستشفيات والمصانع الرئيسية وغيرها.
سياسات التمويل لغايات الإنتاج والتشغيل	المدى القصير	1. العمل على تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة للقادرين على الاقتراض بفائدة متدنية للشركات الصغيرة والمتوسطة لحمايتها من التعثر ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها. 2. إعطاء المقترضين الذين يستفيدون من البرامج المذكورة في النقطة السابقة فترة سماح 6 أشهر بهدف منحهم القدرة على استعادة وتيرة أعمالهم والتعافي، وحتى لا تكون هذه القروض عبئاً اضافياً عليهم. 3. رصد مبالغ جديدة لبرنامج ضمان الصادرات في الشركة الأردنية لضمان القروض بهدف تعزيز الصادرات للدول التي تطلب كميات إضافية من المنتجات (بعض الدول تبني مخزون استراتيجي وهذه فرصة للصناعة الأردنية). 4. إيجاد آلية لإعطاء ضمانات قروض للأفراد "غير القابلين للتمويل" لتمكنهم من العمل. 5. تخصيص مبلغ من صندوق "همة وطن" لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت أعمالها بشكل كبير، وتيسير شروط السداد. 6. تجميد احتساب الفوائد على القروض والودائع لمدة ثلاثة أشهر بهدف تخفيف الكلف على أصحاب الأعمال وتقليل الخسارة على البنوك في نفس الوقت.
دعم الفئات الأكثر تأثراً (عمال المياومة والقطاع غير الرسمي)	المدى القصير	1. العمل على توجيه مساعدات نقدية وعينية لعمال المياومة وعمال القطاع غير الرسمي خلال فترة الحظر، كما يبين الرسم في ملحق الدراسة.

حوافز للتشغيل والحفاظ على العمالة	المدى القصير	1. العمل على تقديم إعفاءات جمركية وضريبية للقطاعات ذات القدرة على استدامة أعمالها في ظل الأزمة مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. على ان يتم ربط ذلك بأعداد العمالة سواء لجهة الحفاظ عليها أو زيادتها، ويمكن في هذا السياق منح تخفيضات في كلف الطاقة وربطها مع نسب التوظيف للأدنيين، ويمكن ان تغطي فترة ستة شهور على ان يعاد النظر فيها بعد ذلك. 2. دعم بعض القطاعات الواعدة بما يساعد استيعاب من فقدوا أعمالهم من القطاعات التي تحتاج وقتاً أطول للتعافي مثل قطاع السياحة. 3. إعطاء تراخيص للشركات لتمكينها من سحب بضائعها المستوردة من ميناء العقبة، مع دراسة إمكانية تقسيط الجمارك وتقسيط ضريبة المبيعات إلى حين تعافي الاقتصاد. وهنا لا بد من الإشارة الى المشكلة التي تتفاقم في ميناء العقبة بسبب عزوف أصحاب البضائع عن التخليص عليها بالنظر الى عدم قدرتهم على تسويقها وتحصيل اثمانها، وهذا يهدد بأزمة في القطاع اللوجستي يمكن ان تظهر بسبب جفاف السيولة النقدية وغياب الرؤية الواضحة حول الخطوات المستقبلية.
	المدى المتوسط	1. العمل على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لبيئة الأعمال في الأردن بهدف جذب استثمارات في قطاعات الخدمات اللوجستية وخدمات تكنولوجيا المعلومات. 2. العمل على اصلاح المنظومة الجمركية بهدف تيسير اعمال شركات الخدمات اللوجستية. 3. دراسة إمكانية الاقتراض من بعض المؤسسات الدولية وبفترات سماح مقبولة، وتوجيهه لدعم النشاطات الاقتصادية المختلفة والشركات المتعثرة وتوفير سيولة للأغراض الإنتاجية.

4. ملحق الدراسة:

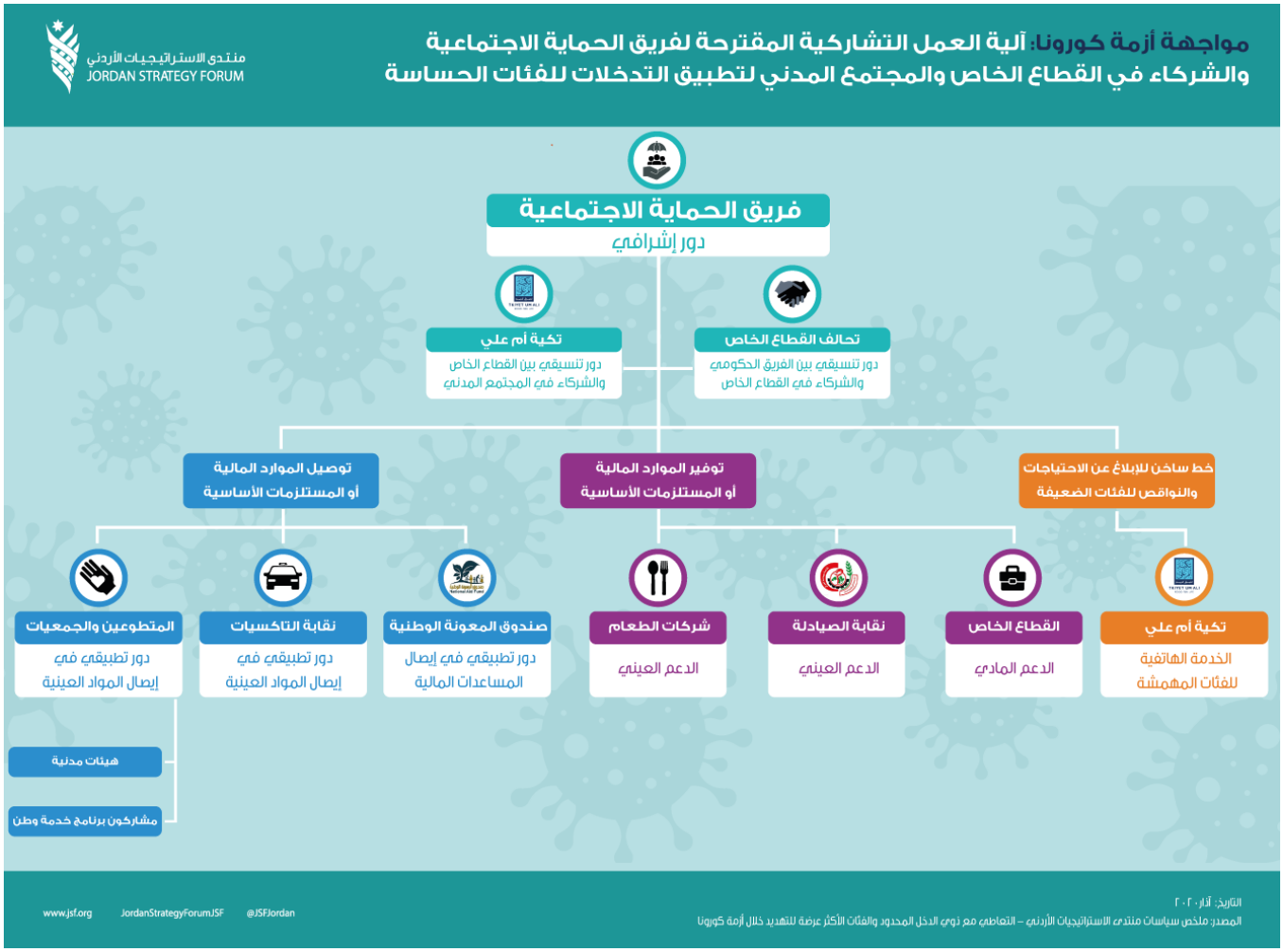

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF